

# ماكرون يتهم أردوغان بالسعي للتأثير على الانتخابات الفرنسية

## الجمعيات الإسلامية أداة الرئيس التركي لتوجيه الناخبين



يمتلك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نفوذاً على الوجود التركي في فرنسا عبر المدارس والمساجد وغيرها من الجمعيات الإسلامية وهو ما يضمن له التأثير على التوجهات الانتخابية للفرنسيين من أصول تركية خدمة لأجندته.

باريس - حذر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون من "محاولات تدخل" من جانب تركيا في الانتخابات الرئاسية الفرنسية المقبلة التي ستجرى في 2022، في وقت لا يخفي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مساعيه للإطاحة بماكرون عبر صناديق الاقتراع حينما عبّر في وقت سابق عن أمه في "أن تتخلص فرنسا من مشكلة ماكرون في أسرع وقت ممكن". وقال ماكرون في إطار فيلم وثائقي بثته قناة التلفزيون الفرنسية "فرانس 5" حول الرئيس التركي "بالتأكيد، ستكون هناك محاولات للتدخل في الانتخابات المقبلة. هذا مكتوب والتهديدات ليست مبعدة".

وفي إشارة إلى الجدول الحاد حول مسألة الدين التي أثارت بعد خطابه الخريف الماضي عن الانفصالية الإسلامية، انتقد الرئيس الفرنسي ما اعتبره "سياسة أكاذيب تتبعها الدولة وتنقلها وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة التركية"، وكذلك "من قبل بعض القنوات الكبرى التي تسيطر عليها قطر".

### أردوغان طلب من الناخبين الأتراك التصويت ضد حزب المستشار الألمانية أنجيلا ميركل في انتخابات محلية 2017

وبدا ماكرون حملة لإعادة انتخابه ركز خلالها على الملفات المتعلقة بالإسلام والأمن، محاولاً جذب الناخبين الذين قد يدعمون زعيمة اليمين المتطرف مارين لوبان. وادى ذلك إلى نزاع مع أردوغان. ويتجاوز عدد الفرنسيين من أصول تركية الـ 700 ألف نسمة، ومنهم حوالي 200 شخصية ذات نشاط سياسي على الصعيد المحلي، ويسعى هؤلاء إلى أن يصبحوا مكوناً أساسياً في الحياة السياسية هناك على غرار جاليات أخرى ممثلة محلياً. وفي انتخابات الرئاسة الفرنسية سنة 2012 دعم الفرنسيون من أصول تركية الاشتراكي فرانسوا هولاند في مواجهة اليميني نيكولا ساركوزي.

وكان دعمهم لهولاند بمثابة العقاب لساركوزي (الذي ترأس البلاد من 2007 إلى 2012) الذي جرّم عدم الاعتراف بأحداث عام 1915 في منطقة الأناضول التركية أوامر العهد العثماني كـ"إبادة جماعية"، كما عاق بشكل جزئي مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وكان أردوغان اتهم بالتدخل في عمليات اقتراع لاسيما في ألمانيا عندما طلب من الناخبين الألمان من أصول تركية التصويت ضد حزب المستشار الألمانية أنجيلا ميركل في 2017.

وتكشف هذه التصريحات محاولات الرئيس التركي توظيف عدة أوراق ضد الرئيس الفرنسي بعدما ظل يشنّها لعدة سنوات داخل البلد الأوروبي. وادابت الصحف الفرنسية منذ مدة على نشر تحقيقات تتحدث عن "اختراق تركي للمجتمع الفرنسي" وعن "شبكات أردوغان للتأثير الداخلي في فرنسا"، وقد توزعت هذه الشبكات داخل عدد من المنظمات الفرنسية ذات الولاء التركي والجمعيات والمساجد.

وتمت هذه الشبكات أئمة المساجد الذين يروجون لسياسات حزب العدالة والتنمية الحاكم في أنقرة، وقوامها الرئيسي الجالية التركية الكبيرة في فرنسا.

وتحاول تركيا السيطرة على الجاليات المسلمة في فرنسا من خلال عدد من المنظمات التابعة لها أو القريبة

منها لعل أبرزها اللجنة التنسيقية لمسلمي تركيا في فرنسا، وهي منظمة تابعة إدارياً ومالياً للدولة التركية، وهي الفرع الفرنسي لرئاسة الشؤون الدينية التركية وتدير نحو 300 مسجد من جملة 2500 مسجد وبيت صلاة في فرنسا. ويتزعم التنسيقية رجل الأعمال التركي أحمد أوجراس العضو في حزب العدالة والتنمية الحاكم، وبفضل الدعم المالي والسياسي الذي حظي به لسنوات انتخب في 2017 رئيساً للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية أعلى هيئة تمثل المسلمين في فرنسا في خطوة اعتبرها مراقبون اختراقاً تركيا غير مسبوق للساحة الفرنسية.

ويستفيد أردوغان من دعم غير محدود من "اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا" الفرع الفرنسي لجماعة الإخوان المسلمون لاعتبارات إيديولوجية، حيث أصبح التنسيق بين المنظمات التركية والاتحاد واضحاً منذ سنوات، وبدأ أكثر وضوحاً عندما دعم الإخوان صعود التركي أوجراس إلى قيادة مجلس الديانة الإسلامية بعد سنوات من رئاسته المغاربية. وكانت فرنسا اتخذت في الآونة الأخيرة عدة قرارات هامة لمواجهة مخططات أنقرة للتدخل في الشأن الفرنسي عبر الجمعيات الإسلامية أو المنظمات القومية للتأثير في المجتمع الفرنسي خاصة لدى الجاليات المسلمة.

### تنافر رغم رسائل التهدئة

ومثلت شرعة المبادئ التي أعلن عنها ماكرون لمواجهة الانفصالية والانفصالية الإسلامية ضربة موجعة لتركيا التي توظف التيارات الدينية للهيمنة على الجالية المسلمة لتوجيهها عبر اللعب على وتر الدين.

وتضمنت شرعة المبادئ كذلك منع استقدام أئمة وفقهاء من عدد من الدول الإسلامية وفي مقدمتها تركيا، حيث تم التخلي عن قرار انتداب عدد من الأئمة الأتراك نظراً لعدم إلمامهم بالثقافة الفرنسية ومبادئ الجمهورية. كما عمدت فرنسا في مواجهة محاولات التدخل التركية وتحسين المجتمع الفرنسي من الإخراقات إلى حل منظمة النّاب الرمادية التركية الموالية للفرنسية ومبادئ الجمهورية.

كما عمدت فرنسا في مواجهة محاولات التدخل التركية وتحسين المجتمع الفرنسي من الإخراقات إلى حل منظمة النّاب الرمادية التركية الموالية للفرنسية ومبادئ الجمهورية. لكن رغم تلك الإجراءات الحاسمة لا يزال الفرنسيون متخوفين من قدرة أنقرة على التدخل في شؤونهم والتأثير في الرأي العام لتوجيه الانتخابات المقبلة مستفيدة من الحريات بهدف دعم أطراف سياسية من شأنها أن تخفف الضغوط على الحكومة التركية التي تسعى لسياسة نفوذها في عدد من الساحات والمناطق. وكان ماكرون لعب دوراً هاماً في مواجهة التدخلات التركية سواء في ليبيا أو شرق المتوسط أو في سوريا وإقليم ناغورني قره باغ، وهو ما أدخله في خلاف شخصي مع أردوغان.

## قريباً: دستور أردوغان 2.0

وقالت أيسودا كولمن، الخبيرة السياسية في جامعة بارد كولينج في برلين إن "القاعدة الناجية للأئتلاف الحاكم في طور الذوبان"، مضيفة أنه لم يعد من المضمون بالنسبة إلى أردوغان أن ينال أكثر من 50 في المئة من الأصوات التي يحتاجها لكي ينتخب من الدورة الأولى في عام 2023، ولا حتى أن يتم انتخابه في الدورة الثانية.

وأضافت كولمن "في مواجهة هذا الخطر، يمكنه أن يلجأ إلى خيار نظام بدورة واحدة يمكن أن ينتخب فيها المرشح الذي ينال أغلبية بسيطة من الأصوات".

ومن جانبه قال غالب دالي، الباحث في مركز تشاتام هاوس للأبحاث في لندن "إدراكاً منه أنه يسير في مسار خاسر، يبحث أردوغان عن صيغة رابحة".

ويمكن أن تقوم هذه "الصيغة الرابحة" على أساس اللعب على وتر التوترات الداخلية في صفوف المعارضة التي يمكن أن تتفاقم عبر نقاشات حول مواضيع حساسة مثل المسألة الكردية وكيفية التعامل معها في إطار دستور جديد.

وحسب دبلوماسي غربي فإن هدف أردوغان قد يكون "شق صفوف المعارضة عبر إرغام الأحزاب على اتخاذ موقف"، ومن ثم تصنيفها إما على أنها "مدافعة" عن تركيا أو "مناوئة" لها.

ومن المحتمل أن يتضمن الدستور الجديد، حسب مراقبين، مواد تسهل إغلاق الأحزاب السياسية التي تتهم بالتورط في الإرهاب والجريمة، وكذلك مسألة إلغاء نسبة 50+1 التي تعين أن يحصل عليها المرشح للرئاسة للفوز برئاسة البلاد.

ويتهم أردوغان أحزاب المعارضة بـ"التفاسي" من حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للاتحاد والذي يعتبره الواجهة السياسية لحزب العمال الكردستاني، رأس حربة التمرد الكردي والذي تصفه أنقرة وحلفاؤها الغربيون بأنه "إرهابي".

وقالت كولمن إن "الحكومة لا تزال تستخدم هذا التكتيك لتحديد المعارضة... والمسألة تكمن في معرفة ما إذا كانت الأحزاب ستقف في هذا الفخ عند مناقشة الدستور الجديد. حتى الآن سقطت دائماً فيه".

إسطنبول - قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأربعاء إن نصوص دستور جديد ستطرح على الشعب للنقاش في العام المقبل بعد تعديل الدستور السابق في 2017 وهو ما منح منصب الرئيس صلاحيات واسعة. وكشف أردوغان عن هذه الخطة في كلمة خلال مؤتمر لحزب العدالة والتنمية الحاكم في إسطنبول والذي أعاد انتخابه رئيساً للحزب وبالتالي مرشحاً للانتخابات الرئاسية القادمة المزمع عقدها في 2023.

وتثير دعوة أردوغان إلى وضع دستور جديد للبلاد تساؤلات حول غايته من ذلك، وفي حين يقول إنه يريد وضع "أول دستور مدني" في تاريخ تركيا، ترى المعارضة التركية وخبراء سياسيون أن للرئيس التركي مآرب أخرى.

وتشكك المعارضة في رغبته في تطبيق إصلاحات حقيقية، فيما يبدي المدافعون عن حقوق الإنسان قلقهم من تصاعد القمع وتدهور دولة القانون منذ عدة سنوات.

وتضمنت شرعة المبادئ التي أعلن عنها ماكرون لمواجهة الانفصالية والانفصالية الإسلامية ضربة موجعة لتركيا التي توظف التيارات الدينية للهيمنة على الجالية المسلمة لتوجيهها عبر اللعب على وتر الدين.

وتضمنت شرعة المبادئ كذلك منع استقدام أئمة وفقهاء من عدد من الدول الإسلامية وفي مقدمتها تركيا، حيث تم التخلي عن قرار انتداب عدد من الأئمة الأتراك نظراً لعدم إلمامهم بالثقافة الفرنسية ومبادئ الجمهورية.

كما عمدت فرنسا في مواجهة محاولات التدخل التركية وتحسين المجتمع الفرنسي من الإخراقات إلى حل منظمة النّاب الرمادية التركية الموالية للفرنسية ومبادئ الجمهورية. لكن رغم تلك الإجراءات الحاسمة لا يزال الفرنسيون متخوفين من قدرة أنقرة على التدخل في شؤونهم والتأثير في الرأي العام لتوجيه الانتخابات المقبلة مستفيدة من الحريات بهدف دعم أطراف سياسية من شأنها أن تخفف الضغوط على الحكومة التركية التي تسعى لسياسة نفوذها في عدد من الساحات والمناطق.

ويقول إدريس شاهين، نائب رئيس حزب الديمقراطية والتقدم، الذي أطلقه على باباجان، الحليف السابق لأردوغان، السنة الماضية "هذه مناورة لتجنب الحديث عن الوضع الاقتصادي، ومشاكل الفلاحين أو التجار وكذلك انتهاكات الحقوق".

ويصر مراقبون أنه من خلال دعوته إلى دستور جديد سيكون المهندس الرئيسي له، ما يمكن للرئيس التركي أن يلعب على مبادرات أخرى للإصلاح تروج لها المعارضة التي تطالب بالعودة إلى نظام برلماني. وقبل عامين من انتخابات 2023 العامة التي قد تكون معقدة بالنسبة إليه، يمكن أن يحاول أردوغان أيضاً وبموجب دستور جديد، وضع نظام انتخابي يسهل إعادة انتخابه.

## طالبان ترفض عرضاً أفغانياً بإجراء انتخابات جديدة

كابول - رفضت حركة طالبان الأربعاء عرضاً من الرئيس الأفغاني أشرف غني لإجراء انتخابات في وقت لاحق من العام الجاري، بعد أشهر من محادثات السلام بين الطرفين تحقق خلالها تقدم طفيف. ومع أنه لم يعلن تفاصيل اقتراحه، سيعرض غني خطة الانتخابات خلال مؤتمر سلام أفغاني تستضيفه تركيا الشهر المقبل، حسبما أفاد به مسؤولون. وتعد الخطوة على الأرجح محاولة لتقويض عرض أميركي، تدعمه روسيا، لتشكيل حكومة انتقالية تتضمن مشاركة طالبان في حكم البلاد مع انسحاب آخر جندي أميركي.

وقال مسؤول أفغاني إن "الحكومة ستتوجه إلى تركيا بخطة لإجراء انتخابات مبكرة وهي خطة عادية لمستقبل أفغانستان". لكن طالبان رفضت الاقتراح الرئاسي. وقال المتحدث باسم الحركة نذبح الله مجاهد إن "هذه العمليات (الانتخابات) دفعت البلاد إلى حافة أزمات في الماضي". وأضاف "إنهم يتحدثون عن عملية كانت دائماً مشيئة"، مشيراً إلى أنّ أي قرار بخصوص مستقبل البلاد يجب الاتفاق عليه على طاولات المباحثات الجارية بين الطرفين.

وقال مسؤول أفغاني إن "الحكومة ستتوجه إلى تركيا بخطة لإجراء انتخابات مبكرة وهي خطة عادية لمستقبل أفغانستان". لكن طالبان رفضت الاقتراح الرئاسي. وقال المتحدث باسم الحركة نذبح الله مجاهد إن "هذه العمليات (الانتخابات) دفعت البلاد إلى حافة أزمات في الماضي". وأضاف "إنهم يتحدثون عن عملية كانت دائماً مشيئة"، مشيراً إلى أنّ أي قرار بخصوص مستقبل البلاد يجب الاتفاق عليه على طاولات المباحثات الجارية بين الطرفين.

وقال مسؤول أفغاني إن "الحكومة ستتوجه إلى تركيا بخطة لإجراء انتخابات مبكرة وهي خطة عادية لمستقبل أفغانستان". لكن طالبان رفضت الاقتراح الرئاسي. وقال المتحدث باسم الحركة نذبح الله مجاهد إن "هذه العمليات (الانتخابات) دفعت البلاد إلى حافة أزمات في الماضي". وأضاف "إنهم يتحدثون عن عملية كانت دائماً مشيئة"، مشيراً إلى أنّ أي قرار بخصوص مستقبل البلاد يجب الاتفاق عليه على طاولات المباحثات الجارية بين الطرفين.

وقال مسؤول أفغاني إن "الحكومة ستتوجه إلى تركيا بخطة لإجراء انتخابات مبكرة وهي خطة عادية لمستقبل أفغانستان". لكن طالبان رفضت الاقتراح الرئاسي. وقال المتحدث باسم الحركة نذبح الله مجاهد إن "هذه العمليات (الانتخابات) دفعت البلاد إلى حافة أزمات في الماضي". وأضاف "إنهم يتحدثون عن عملية كانت دائماً مشيئة"، مشيراً إلى أنّ أي قرار بخصوص مستقبل البلاد يجب الاتفاق عليه على طاولات المباحثات الجارية بين الطرفين.

## بريطانيا تعزز تشديد نظام اللجوء

بريطانيا، وتطلق هذه القوارب من الأراضي الفرنسية والبلجيكية ثم الهولندية نحو شمال بريطانيا. ووقع الطرفان عدداً من الاتفاقيات لوقف تدفق المهاجرين من فرنسا إلى بريطانيا، آخرها كان في نهاية أغسطس الماضي، حين وقعت وزيرة الداخلية البريطانية ونظيرها الفرنسي جيرالد درمانان، اتفاقاً على تشكيل وحدة أمنية لمكافحة شبكات تهريب البشر.

واعتبر حزب العمال المعارض أن هذه التدابير "أن تفعل عملياً شيئاً لمنع الناس من القيام برحلات خطيرة" للوصول إلى بريطانيا.

وبحسب مشاريع قانونية حكومية، سيتم تعزيز العقوبات التي يواجهها المهاجرون الذين يحاولون الدخول بشكل غير شرعي إلى البلاد، كما أن المهجرين سيواجهون عقوبة بالسجن المؤبد.

وفي المقابل، لم يتم الإعلان عن أي إجراء بشأن احتمال ترحيل طالبي اللجوء وصولاً بشكل غير قانوني إلى أراضٍ مثل جبل طارق بانتظار معالجة طلبات لجوئهم، كذلك على متن عبارات قديمة، كما ذكرت الصحافة في الأشهر الأخيرة. وقالت وزيرة الداخلية البريطانية إن "كل الخيارات" مطروحة بما في ذلك "الترحيل إلى دول أخرى".

وأكدت وزيرة البريطانية أنه في الوقت نفسه سيتم إيجاد طرق "قانونية وأمنة" لطلب اللجوء في المملكة المتحدة، مضيفة "حالياً، نظام اللجوء غارق".

بريتي باتيل  
إذا عبروا إلى هنا فلن يتمكنوا من الدخول في نظام اللجوء

وفي العام الماضي، دخل 8500 شخص إلى بريطانيا بعد عبورهم بحر المانش على متن زوارق صغيرة، وأكثرهم طلبوا اللجوء مرة واحدة على الأراضي البريطانية، بحسب أرقام الوزارة.

ويجذب شمال فرنسا المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في الوصول إلى بريطانيا على متن قوارب أو في واحدة من عشرات الآلاف من المركبات أو العبارات التي تعبر البحر يومياً أو القطارات عبر النفق الرابط بين فرنسا وإنجلترا. وأمام صعوبة الدخول إلى بريطانيا باعتبارها لا تنتمي إلى فضاء شينغن، يحاول عدد من المهاجرين الوصول إلى الأراضي البريطانية بشتى الوسائل. ومنذ سنتين بدأت ظاهرة قوارب الهجرة من الشواطئ الأوروبية نحو

(الانفصال عن الاتحاد الأوروبي) الذي تحقق فعلياً في مطلع العام الحالي ووضع حدّ لحرية تنقل الأشخاص بين بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي.

وسيجعل المهاجرون الذين يدخلون بشكل غير قانوني إلى المملكة المتحدة ويتم قبول طلبات لجوئهم، على وضع حق حماية جديد يكون مؤقتاً وليس حقا تلقائياً في الاستقرار. وستكون حقوقهم في ما يخصّ لم الشمل العائلي وحصولهم على الإعانات الاجتماعية، محدودة.

وأما بالنسبة إلى الأشخاص الذين يتم رفض طلبات لجوئهم بعد دراستها، فسيتمّ ترحيلهم "بسرعة" من المملكة المتحدة.



بريكست يمنح بريطانيا حرية تشديد قوانينها